## 5. علاقة الري بنظام الحكم في مصر

**كلمة السر هي تنظيم الري :**

**إن تنظيم الري في مصر ليس مجرد أحد الإنجازات التي قام بها حكام مصر ومن بينهم سلاطين المماليك الذين اهتموا بالزراعة وتنظيم الري مما يعكس مدي وعيهم الكامل بطبيعة الدولة التي يحكمونها أو علي الأقل استماعهم لأهل الخبرة والعلم في كل مجال من المجالات ومن بينها الري والزراعة ، فتنظيم الري في مصر له أصول تتعلق بنظام الحياة بالكامل وأسلوب الحكم ،**

**عن مصر القديمة والبيئة الفيضية**

**في كتابه الممتع شخصية مصر كتب د جمال حمدان ما ملخصه :**

**- - - - الحقيقة الكبري في كيان مصر هي أنها بيئة فيضية ، لا تعتمد علي المطر في حياتها ، وإنما علي ماء النهر ، وقوامها هو زراعة الري - - ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق في حياة المجتمع النهري وطبيعته ، ففي البلاد التي تعيش علي الأمطار مباشرةً يختزل المجهود البشري إلي حده الأدني ، فبعد قليل من إعداد الأرض والبذر ، يتوقف العمل أو يكاد حتي الحصاد ، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه أن يحبس عنك المطر أو أن يتحكم في توزيعه ، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه ، أما في بيئة الري فالأمر مختلف كل الاختلاف - - لابد من مجهود بشري ضخم أي لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلي مساقي الحقول حتي تزرع ثم ما جدوي تلك الشبكة إذا لم تسيطر علي أعناقها ورءوسها بالنواظم والقناطر والسدود ؟ أعني أي جدوي فيها بغير ضبط النهر ؟**

**وأكثر من هذا ما جدوي الجميع بغير ضبط الناس ؟ - - إن زراعة الري إذا تركت بلا ضابط يمكن أن تضيع مصالح الناس المائية في مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية ، ذلك أن كل من يقيم علي أعلي الماء يستطيع أن يسئ استعماله إما بالإسراف أو بحبسه تماماً عمن يقع أسفله أي أن كل حوض علوي يستطيع أن يتحكم في حياة أو موت كل حوض سفلي وكل من يقع علي أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع علي نهايات الترع ، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد**

**المحصلة إذن واضحة : بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل إلي شلال حطم جارف ، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلي عملية دموية ويسيطر علي الحقول قانون الغاب والأدغال**

في ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الاجتماعي شرطاً أساسياً للحياة ويتحتم علي الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة عامة أعلي توزع العدل والماء بين الجميع ، سلطة عامة أقوي بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد علي نهر فيضي في حياتها

وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح ، وإنما بين الاثنين يضيف الري سيداً آخر هو الحاكم

فإذا ما التفتنا إلي مصر القديمة بصورتها الفرعونية فستجابهنا هذه الملامح ، ملامح المجتمع الهيدرولوجي إلي حد نادر المثال ، فقد عد فرعون ضلعاً أساسياً في مثلث الإنتاج إلي جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس هذا عن الحكومة أما عن المجتمع فهو أساساً مجتمع تعاوني منظم – – وهنا نجد في القرية المصرية في صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها قدراً كبيراً متوطناً ومتأصلاً من التعاونية والمشاركة التلقائية ، فهي خلية بشرية متلاصقة متلاحمة[38]

وهكذا أكد الدكتور جمال حمدان بوضوح شديد أهمية الحاكم في مصر القديمة بحيث تستحيل الحياة بدونه ، وقد يكون هذا هو السبب في أن تصبح مصر من أوائل الدول في العالم التي عرفت الحكومة ، بل قد تكون أول حكومة في التاريخ هي الحكومة المصرية

<u>أول حكومة في التاريخ كانت في مصر</u>

فعن هذا الموضوع كتب د جمال حمدان : ( --- فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوجي ، ولهذا أصبح الري مرادفاً للتنظيم ، والتنظيم المركزي ، الذي يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة ، وإن كان هذا من أقوي عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة في مصر ، كما أنه علم الشعب "أن" النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضاً بدأ دور الحكومة الطاغي وأرسي نواة الموظفين الثقيلة ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصراً أصيلاً في مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا في موكبها . أصبحت مصر مجتمعاً حكومياً كما نقول ، فالحكومة وحدها هي التي تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير علي أية حال ، وقد كان لهذا قيمته في بعض المراحل – – ، ولو أنه ربما خلق في جميعها شيئاً من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخنق ملكات المبادأة وحوافز التلقائية في السكان ، وهنا ، مرة أخري ، نجد أن الحكومة المركزية الأولي في التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسباً بلا ثمن ، والذي يتعمق تاريخ مصر الاجتماعي ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التي تمتد علي طوله بغير انقطاع ، حتي لتشكل نغمة دالة عليه وملمحاً أساسياً آخر من ملامحه ، فالبيروقراطية في مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص ،--- ويكفي بعدها أن نري صور كبار الموظفين علي النقوش والآثار القديمة وأن نعرف أخبارهم المتواترة في البرديات والسجلات العديدة حتي ندرك خطورة الدور الذي لعبته الهيئة البيروقراطية في القديم ، بل إن شئت رمزاً بليغاً ، ففي النحت تجده ابتداء من تمثال الكاتب حتي تمثال شيخ البلد

---

[38] نقلاً باختصار عن كتاب مختارات من شخصية مصر 3 للدكتور جمال حمدان – مكتبة مدبولي– مقتطفات مختصرة من صفحة 20 وما بعدها

فهذه جميعاً نصب تذكارية وتاريخ محفوظ أو محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة )39
وهكذا أخذنا كلام د جمال حمدان من الزراعة إلي الري إلي المركزية في مصر ، ولكن هل هذا الشعب قد خضع لهذه المركزية في مصر القديمة فقط أم استمرت هذه الحالة حتي بعد انتهاء العصر الفرعوني ولازمته طول تاريخه ؟ وإذا أعدنا قراءة كلام د جمال حمدان وتأملناه جيداً سنجده قد قال : (والذي يتعمق تاريخ مصر الإجتماعي ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التي تمتد علي طوله بغير انقطاع) ، فتأمل معي كلمة تمتد علي طول التاريخ وبغير انقطاع بل تشكل نغمة دالة عليه وملمحاً أساسياً آخر من ملامحه ،

## هل المصريون يحتاجون الحاكم أكثر من احتياجه لهم ؟

ومن هنا يمكن القول أن الشعب المصري يحتاج أو احتاج حاكماً قوياً علي طول تاريخه ، وحاجة الشعب إلي هذا الحاكم القوي تفوق كثيراً حاجة هذا الحاكم للشعب ، وهناك تناسب طردي بين قوة الحاكم وإحساس الشعب بالأمن ، فكلما كان الحاكم قوياً كلما شعر الشعب بالأمن ، فهو دائماً يحتاج إلي المبادرة من أعلي ، ودائماً ينتظر ما سيحدث لا ما سيصنعه هو ، فهو لا يصنع شيئاً من تلقاء نفسه بل عليه أن يتلقي التوجيهات من أعلي ، من حاكم ترنو إليه الأبصار وتتعلق به الآمال ، وإذا تأملنا الآثار الفرعونية في طول البلاد وعرضها سنجد أن أروعها وأكثرها تم بناءها في فترات السيطرة الكاملة للحكومة المركزية في ثلاث دول (القديمة والوسطي والحديثة) ولن نجد آثاراً بهذه الروعة في فترات الاضمحلال خلال العصر الفرعوني ، فلم تحدث إنجازات معمارية يمكن مقارنتها بما حدث في هذه الدول الثلاث وقد تكون هذه فرصة مناسبة لكتابة ملخص بسيط وسريع عن العصر الفرعوني ، وقد نحتاج إلي الإشارة إليه أثناء الحديث عن سلاطين المماليك

## معلومات مختصرة عن ملخص العصر الفرعوني

ينقسم العصر الفرعوني إلي ثلاثة عصور رئيسية : عصر الدولة القديمة – عصر الدولة الوسطي – عصر الدولة الحديثة ، وتسبق هذه العصور الثلاثة عصر يسمي بالعصر العتيق ويلي كل عصر من هذه العصور فترة اضمحلال : الاضمحلال الأول بين الدولة القديمة والدولة الوسطي – الاضمحلال الثاني بين الدولة الوسطي والدولة الحديثة – الاضمحلال الأخير في نهاية الدولة الحديثة ونهاية العصر الفرعوني بالكامل ، وقد قام المؤرخ المصري القديم (مانيتون) بحصر عدد الأسر في العصر الفرعوني فذكر أنها ثلاثين أسرة فرعونية ، موزعة علي العصور الفرعونية المختلفة
والأسرة الفرعونية تعني عائلة حكمت مصر فترة معينة وتبدأ بمؤسس لهذه الأسرة ثم يتبعه ويليه أبناءه ثم أحفاده حتي يظهر مؤسس آخر لأسرة جديدة وهكذا ، ويختلف عدد ملوك كل أسرة عن الأخري في

---

[39] القاهرة – د جمال حمدان – صفحة 85

أغلب الأحيان فمثلاً عدد ملوك الأسرة الثامنة عشرة عبارة عن 14 ملك وعدد ملوك الأسرة الرابعة عبارة عن سبعة ملوك بينما تكونت الأسرة الثامنة والعشرون من ملك واحد فقط ، وعادةً ما ينتهي حكم أي أسرة لعدة أسباب أهمها هو انتهاء نسل الذكور في هذه الأسرة فيأتي مؤسس جديد لأسرة جديدة ، ويشترط أن يتزوج احدي أميرات الأسرة الملكية السابقة حتي تجري الدماء الملكية في عروق أبناءه فيكتسب شرعية الحكم لأسرته ، وفيما يلي توزيع عدد الأسرات علي العصور المختلفة :

1 – العصر العتيق ( عصر تأسيس الدولة ) يتكون من أسرتين فقط ( الأولي والثانية ) من حوالي سنة 3100 قبل الميلاد إلي حوالي سنة 2690 ق م ، وأشهر ملوك هذا العصر هو الملك مينا موحد القطرين والفرعون الأول في الأسرة الأولي

2 – الدولة القديمة ( عصر بناة الأهرام )من الأسرة الثالثة إلي الأسرة السادسة من حوالي سنة 2690 ق م إلي حوالي سنة 2180 ق م وأشهر ملوك[40] هذا العصر الملك زوسر مؤسس الأسرة الثالثة وصاحب الهرم المدرج بسقارة والملك سنفرو مؤسس الأسرة الرابعة وكذلك خوفو وخفرع ومنقرع أشهر ملوك الأسرة الرابعة وأصحاب الأهرامات الثلاثة بالجيزة

3 – الاضمحلال الأول ( عمت الفوضي البلاد ) من الأسرة السابعة إلي الأسرة العاشرة من حوالي سنة 2180 ق م إلي حوالي سنة 2060 ق م

4 – الدولة الوسطي ( عصر الاهتمام بالسياسة الخارجية )

يتكون من الأسرة الحادية عشرة والأسرة الثانية عشرة فقط من سنة 2060 ق م إلي سنة 1710 ق م وأشهر ملوك هذا العصر ملوك الأسرة 11 ( منتوحتب ) الأول والثاني وهكذاوملوك الأسرة 12 ( امنمحات وسنوسرت ) الأول والثاني وهكذا

5 – الاضمحلال الثاني ( تخلله احتلال الهكسوس لمصر ) من الأسرة 15 إلي الأسرة 17 من سنة 1710 ق م إلي سنة 1560 ق م وأشهر ملوك هذا العصر الملك سقنن رع والملك كامس الذين كافحوا الهكسوس ولم يتمكنوا من طردهم

6 – الدولة الحديثة ( عصر الإمبراطورية المصرية ) من الأسرة 18 إلي الأسرة 20 من سنة 1580 ق م إلي سنة 1085 ق م وأشهر ملوك هذا العصر الملك أحمس الأول وهو أول ملوك الأسرة 18 وطارد الهكسوس ، ومن أشهر ملوك هذا العصر ملوك الأسرة 18 بشكل عام مثل الملكة حتشبسوت والملك تحتمس الثالث مؤسس الإمبراطورية المصرية والملك امنحوتب الرابع ( اخناتون ) والملك توت عنخ آمون والملك حور محب وأشهر ملوك الأسرة 19 الملك سيتي الأول والملك رمسيس الثاني والملك مرنبتاح وأشهر ملوك الأسرة 20 الملك رمسيس الثالث

---

[40] الإشارة إلي أسماء الملوك في كل فترة من فترات العصر الفرعوني مهم جداً حتي نلاحظ أن معظم الآثار الرائعة والمشهورة مرتبطة بملوك الدول الثلاثة القوية والرئيسية في العصر الفرعوني فاسم الملك يغني عن شرح تفاصيل ما تركه من الآثار للمهتمين بدراسة العصر الفرعوني وربما للكثير من المصريين غير المتخصصين

**7 – الاضمحلال الأخير ( نهاية الفراعنة وتخلله حكم مصر ملوك ليبيين ونوبيين وآشوريين وفرس علي فترات مختلفة ) من الأسرة 21 إلي الأسرة 30 من سنة 1085 ق م إلي سنة 341 ق م وأشهر ملوك هذا العصر الملك شاشنق الأول وهو مصري من أصل ليبي وهو مؤسس الأسرة 22 ومن أشهر ملوك هذا العصر أيضاً الملك بعنخي وهو مصري نوبي مؤسس الأسرة 25 ، والملك بسماتيك الأول مؤسس الأسرة 26 ، أما الملك ( نقطانب الثاني ) ويطلق عليه ايضا اسم ( نخت نبف ) الثاني أو (نختنبو ) الثاني فهو آخر ملك في الأسرة الثلاثين الفرعونية أي أنه آخر فرعون مصري تقريباً[41]**

**<u>الإنجازات الكبيرة مرتبطة بالحكام وكذلك الإخفاقات أيضاً :</u>**

**بل إذا تركنا العصر الفرعوني واستعرضنا عصر البطالمة ثم العصر الروماني في مصر سنجد الإنجازات تتحقق في فترات حكم الأقوياء فقط ، وحتي بعد فتح مصر وانضمامها إلي العالم الإسلامي سنجد أن رغبة الحاكم في حدوث أي أعمال ضخمة تكون هي المحركة للأحداث ، لأن المبادرة تأتي من أعلي غالباً ، فتأمل وراجع معظم الإنشاءات والمشروعات الكبري في تاريخ مصر منذ عصر الفراعنة كالأهرامات والمعابد قديماً والأعمال المعمارية الضخمة في العصر المملوكي وعصر أسرة محمد علي وحفر قناة السويس وبناء السد العالي وكذلك الانتصارات الكبري في تاريخ مصر ، وحتي الهزائم والانكسارات والإخفاقات ستجد أن المحرك للأحداث غالباً لا يكون الشعب ، بالرغم من أن الشعب هو الذي يصنع كل هذا ولكن ليس من تلقاء نفسه في معظم الأحوال ،**

**وعن انعدام دور الشعب في اتخاذ القرار في مصر قديماً واستمراره أيضاً علي طول التاريخ كتب الدكتور جمال حمدان في إطار حديثه عن الاستمرارية والانقطاع في مصر**

**<u>بعض ما كتبه د جمال حمدان عن الاستمرا رية والانقطاع في مصر :</u>**

**حيث كتب في الجزء الرابع من كتابه شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان – الصادر عن دار الهلال في الباب العاشر تحت عنوان (آفاق الزمان وأبعاد المكان) وبالفصل الثاني والأربعين ، تحت عنوان الاستمرارية والانقطاع ، من صفحة 604 وما بعدها : ( – – – فعلي طرفي النقيض الأقصي والمطلق من مصر الاقتصادية ، وعلي خلاف مصر الاجتماعية ، إلي حد بعيد ، لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهي إن لم تكن بعيدة تماماً عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير في مصر ، إنها قمة الاستمرارية والثوابت وقاع الانقطاع والمتغيرات في مصر ، لكنها للأسف والأسي بالطبع أسوأ استمرارية وشر الثوابت علي وجه اليقين والإطلاق ، ذلك أنها النقطة السوداء والشوهاء في الاستمرارية المصرية جميعاً ، مثلما هي الوحيدة التي لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده ، إنها الاستمرارية**

---

[41] نقلا عن ( موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلي اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم ) تأليف د ناصر الأنصاري – الطبعة الخامسة – 1994– دار الشروق – باختصار

السلبية بامتياز ، مثلما هي قمة سلبيات الاستمرارية بيقين ، والسؤال ببساطة هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة ، في قضية التركيب الاجتماعي – السياسي ونظام الحكم والسلطة ، وإلي أي حد ؟ ، التغير الجوهري في الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير ، وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقي ، الطغيان الفرعوني ، بكل أعمدته التقليدية ، فهو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم ، الذي يجري خلال تاريخ مصر كله منذ مينا – – المتغير الوحيد هو الشكل ، – – فقديما كان الفلاحون عبيد فرعون ثم عبيد السلطان ، وحديثاً فإذا لم نكن قد صرنا حقاً أو نوعاً عبيد – فنحن يقيناً مازلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، – – – وبمزيد من التوضيح ، فنحن في مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربي الديموقراطي البورجوازي الليبرالي المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبياً تحت – الخديو اسماعيل – وقبل كثير من الدول الأخري ، غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحتة لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود ، فالحرية كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوي والمثل الفرنسي ، ولكن كأسم لا كفعل ، فالقاعدة الأصولية في مصر ، والتي لا تزال مرعية بأمانة – – هي أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخري ، أو علي الأقل فإنه هو الحقد الذي لم يجد له قط علاجاً ، ذلك أن الرأي – كالقوة وكالفعل – ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده ، أما المعارضة فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية – – إلا رمزاً وإلا شكلاً والرأي الآخر لم يوجد إلا في نفس صاحبه فقط – – من هنا جميعاً فإن هذه الديموقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلافاً جذاباً وقناعاً براقاً للديكتاتورية الأصيلة والأصلية ، لذا يمكننا – والديموقراطية أكثر شئ نسبية إن لم تكن أكثر شئ مطاطاً – أن نسميها بحق الديموقراطية الشرقية كمرادف محلي أو عصري للطغيان الشرقي ويمكنك أيضاً أن تسميها ديموقراطية العالم الثالث – – – وما هي إلا الغراب يقلد مشية الطاووس – –

وكما في دول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ليس ثمة شئ في سياسة مصر الخارجية اسمه الشعب من الوجهة العملية ، ولا أوهام في هذا أو انفعال ، فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هي عملياً وواقعياً بغض النظر عن الشكليات السطحية المموهة حكر لرجل واحد هو الحاكم – – – وأنه حاكم مطلق خارجياً كما هو داخلياً ، ولا يكاد يوجد حاكم في العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلده الخارجية كحاكم مصر ، وقد عبر بعض المعلقين الأمريكيين مؤخراً علي هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية في هذا الجزء من العالم سياسة شخصية أساساً ، الدور الشخصي للحاكم هو الدور المحوري إن لم يكن الأوحد فيها ، وفي هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمي ، فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية ، انتصارها وهزيمتها مصيرها وبقاؤها – – إلخ كل أولئك بين يدي شخص واحد – – – – لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة في جميع نواحي الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك علي الأقل بحكم العصر والحضارة الحديثة المعدية ، تماماً مثلما تغير كل العالم الثالث

ولربما تفوقت مصر في مدي هذا التغيير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم ، ففي هذا لا جديد تحت الشمس –)

فإذا كان هذا ما استمر في مصر علي مر التاريخ وكان موجوداً عندما اعتلي المماليك عرش مصر ، وإذا كان المماليك في تلك الفترة من تاريخ مصر هم القوة الوحيدة الموجودة علي الساحة ، فلا غرابة إذن في اطمئنان الشعب لهم وتمسكه بهم بل واحتياجه لهم إذا جاز التعبير

وإذا تركنا الحديث عن الزراعة والري والمركزية وأهمية الحكومة والحاكم في مصر وعدنا لنستكمل الكلام عن الأحوال الاقتصادية في عصر المماليك ، فبعد الكلام عن الزراعة واهتمام المماليك بها يأتي الكلام عن التجارة والصناعة في العصر المملوكي وليكن ذلك في الفصل القادم إن شاء الله